في ختام الدورة الـ ١٧ لمجلس التنسيق اليمنى السعودي المشترك :

التوقيع على الخرائط النهائية لمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين وعلى اتفاقيات التعاون في عدد من المجالات

باجمال والأمير سلطان يؤكدان الأهمية الاستراتيجية التي خرجت بها نتائج الدورة بما يعزز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين

البلدان يؤكدان الحرص على دعم القطاع الخاص وتوجهاته في خدمة المصالح المشتركة

المكلا / سبأ:

وقعت الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية أمس بمدينة المكلا محافظة حضرموت على الخرائط النهائية لمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين الشقيقين إلى جانب محضر تبادل وثائق التصديق على مذكرة التفاهم في مجالات المحافظة على التنوع الإحيائي بين البلدين وذلك في ختام اجتماعات الدورة ال١٧ لمجلس التنسيق اليمني السعودي التي عقدت على مدى يومين برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية.

كما جرى في ختام الاجتماعات التوقيع على مجموعة من وثائق التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين منها ثلاث اتفاقيات قروض لتمويل مشاريع طرق الأولى خاصة بمشروع طريق حيدان الجمعة المنزاله في محافظة صعدة بمبلغ تسعين مليون ريال سعودي والثانية لتمويل مشروع طريق مجز غمر رازح بصعدة بمبلغ ستة وعشرين مليون ومائتين وخمسين ألف ريال سعودي والثالثة بمبلغ مائة وثمانية عشر مليون وسبعمائة وخمسين ألف ريال سعودي لتمويل مشروع الطرق الرئيسية فى مناطق مختلفة في الجمهورية بالإضافة إلى اتفاقية خط التمويل لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية بالجمهورية في قطاع الطاقة الكهربائية وبمبلغ مائة مليون دولار أي ما يعادل ثلاثمائة وخمسة وسبعين مليون ريال سعودي.

كما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال الثروة السمكية ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشئون الاجتماعية إلى جانب المحضر الخاص بتبادل وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الجمركي بين البلدين الشقيقين.

وقع تلك الوثائق عن جانب بلادنا الإخوة الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والدكتور أبوبكر القربى وزير الخارجية والمغتربين وعبدالكريم الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي والدكتور/ سيف العسلي وزير المالية والمهندس محمود إبراهيم صغيرى وزيرالثروة السمكية.. فيما وقعها عن الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية العضو المنتدب للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها والدكتور إبراهيم عبدالعزيز العساف وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية وعبدالمحسن بن عبدالعزيز العكاس وزير الشئون الاجتماعية والدكتور فهد بن عبدالرحمن بالغنيم وزير الزراعة.. وقد تبودلت في ختام أعمال الدورة الكلمات الودية من قبل الأخوين عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، حيث أكدا على أهمية النتائج التي تم التوصل إليها خلال الدورة الحالية لمجلس التنسيق على صعيد تعزيز مسيرة التعاون الأخوي بين الشعبين الشقيقين الجارين وفى المقدمة تعميد الخرائط النهائية لمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين بما تمثله من أهمية إستراتيجية وتاريخية فى جانب تمتين العلاقات الأخوية وجعل الحدود جسورا للتواصل وتبادل المنافع والمصالح، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين الجارين والوصول إلى الغايات الحقيقية في الشراكة على أرض الواقع.

وأشار الأخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء إلى أهمية وضع الإطار العام لتحقيق هدف التأهيل الاقتصادي والتنموي للجمهورية اليمنية من قبل أشقائها في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي الذين أبدوا الرغبة الصادقة والتوجه والعزم تجاه تحقيق التكامل الأخوي فيما بينهم وأشقائهم في الجمهورية اليمنية.

وعبر صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز عن التقدير لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.. وقال إن التعاون مع اليمن ينطلق من محبتنا وتقديرنا لإخواننا وجيراننا في هذا البلد الشقيق.. مؤكدا أن مسيرة العمل المشترك ستتواصل خلال الفترة المقبلة بما يخدم الدولتين والشعبين الشقيقين.

وعبر رئيس الوزراء وسمو ولي العهد عن ارتياحهما للتطور المستمر الذي تشهده العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإنمائية.. وأكدا حرص الحكومتين اليمنية والسعودية على دعم القطاع الخاص وتوجهاته في خدمة المصالح المشتركة وتعزيز العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين وقيادتيهما السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

وكان الجانبان قد استكملا في الجلسة الختامية لمجلس التنسيق مناقشة جوانب التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والإنمائية والتجارية والأمنية.. إلى جانب التطرق لعدد من المواضيع والقضايا العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفى المقدمة تطورات الأوضاع في فلسطين والعراق الشقيقين ودور البلدين في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ودعم كافة الجهود في هذا الجانب.

شارك في جلسة المباحثات عن جانب بلادنا الإخوة الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والدكتور ابوبكر القربى وزير الخارجية والمغتربين وعبدالكريم الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي والدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة والدكتور عدنان الجفري وزير الشؤون القانونية والمهندس عمر محسن العمودي وزير النقل والدكتور سيف العسلي وزير المالية والمهندس محمود إبراهيم صغيري وزير الثروة السمكية وخالد محفوظ بحاح وزير النفط والمعادن ومحمد على محسن الأحول سفير اليمن لدى المملكة وهشام شرف عبدالله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعلي عاطف مدير مكتب رئيس الوزراء والدكتور محمد الصبري أمين عام رئاسة الوزراء وعبدالقادر عبدالله الدعيس الأمين العام المساعد للأمانة العامة لرئاسة الوزراء.

فيما شارك من الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والدكتور مطلب عبدالله النفيسة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والدكتور هاشم عبدالله يماني وزير التجارة والصناعة والدكتور مساعد محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والدكتور إبراهيم عبدالله العساف وزير المالية والدكتور فهد عبدالرحمن بالغنيم وزير الزراعة وعبدالمحسن عبدالعزيز العكاس وزير الشؤون الاجتماعية ومحمد إبراهيم الحديثى/ القائم بأعمال اللجنة الخاصة في مجلس الوزراء والمهندس محمد أحمد الموسى مدير عام شؤون مجلس التنسيق ومحمد بن مرداس القحطانى سفير المملكة العربية السعودية في صنعاء.

خمسة أعوام من نجاح التجربة المحلية

صنعاء / سبأ:

خمسة أعوام مرت من عمر المجالس المحلية التي ولدت في العشرين من شهر فبراير ٢٠٠١ بهدف تعميق وتجذير الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومع أن تلك الفترة ليست كبيرة في تاريخ تطور أنظمة الحكم ألا أن ما حققته على صعيد ترسيخ تلك التجربة في مجال التشريعات اللازمة والقوانين واللوائح المختلفة ونقل الصلاحيات إلى اغلب المديريات مؤشر على حرص الحكومة في التعجيل بالانتقال الكامل إلى نظام اللامركزية الإدارية والمالية.

وتسير هذه التجربة بخطى واثقة في ظل قيادة باني الدولة اليمنية الحديثة الأخ علي عبدالله صالح الذي استوعب بواقعية ضرورة وأهمية الانتقال بتجربة البناء المؤسسي الديمقراطي للدولة اليمنية الموحدة العصرية إلى نظام السلطة المحلية ببعدها اللامركزي منطلقا في ذلك من رؤية إستراتيجية لما يمكن أن تلعبه المشاركة الشعبية من دور في إحداث قفزة نوعية تنمويا والنهوض بأوضاع المجتمعات المحلية في نفس الوقت كان هناك إدراك مسبق بالصعوبات.

المجالس المحلية ضرورة لكي تمارس هيئات سلطة الدولة واجباتها ومسؤولياتها الدستورية والقانونية بكفاءة وفعالية كان لابد من معالجة بعض الإشكالات التي واجهتها قيادة وحكومة دولة الوحدة في جوانب التخطيط التنموي والنظم والتنظيم والتمويل لاسيما فيما يتعلق بالتداخل في العلاقات بسبب غياب أو ازدواج اللوائح القانونية المنظمة للواجبات والصلاحيات الدستورية وضعف وغياب التقاليد والأسس والمبادئ في العمل المؤسسي لهيئات سلطة الدولة.

لذا كان لابد من إيجاد رؤية متكاملة للمضي في معالجة تلك الإشكاليات خصوصا تلك المرتبطة بالإدارة المحلية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بتطلعات المجتمع اليمنى فصدرت عدد من التشريعات المستندة إلى دستور دولة الوحدة أهمها القانون الجديد للانتخابات العامة والاستفتاء برقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م وقانون الإدارة المحلية رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ الذي تعثر تطبيقه بسبب عدم إجراء الانتخابات المحلية مع عدم أخذه بمبدأ اللامركزية على أساس نقل السلطات والصلاحيات وقانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م.

واقتضى العمل بمبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وفقا لقانون رقم ٤ لسنة٢٠٠٠ أحداث نقلة نوعية وواسعة في نهج أجهزة الإدارة الحكومية الأمر الذي يفرض عليها تبنى أساليب ووسائل عمل جديدة ومختلفة عما اعتادت عليه في ظل المركزية خاصة مع بروز دور أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية للجمهورية والتي منحت الشخصية الاعتبارية بمقتضى القانون الذي اعتبر كلاً من الوحدات الإدارية والمجالس المحلية المنتخبة جزءاً لا يتجزأ من سلطات الدولة كما اعتبر الأجهزة التنفيذية في الوحدة الإدارية أجهزة محلية وفقا لنظام السلطة المحلية الذي يقوم على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في إطار الاحتفال باليوم العالمي للبيئة

حملة بيئية واسعة لحماية الفوهات البركانية في دمت من نفايات الزائرين

صنعاء/ سبأ:

تبدأ الاثنين القادم حملة بيئية واسعة لتنظيف الفوهات البركانية في منطقة دمت الطبيعية من نفايات الزائرين في إطار أنشطة وزارة المياه والبيئة للاحتفال باليوم العالمي للبيئة الذي يصادف الخامس من شهر يونيو من كل عام.

وأوضح المهندس عبد الرحمن فضل الارياني وزير المياه والبيئة أن الحملة التي تنظمها الوزارة بالتعاون مع سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية والصندوق الاجتماعي للتنمية ومحافظة الضالع وصندوق النظافة في حمام دمت وشركة أروى لصناعة المياه المعدنية والمجموعة العالمية تهدف إلى الحفاظ على الجمال الطبيعي للحمامات وحمايتها من التلوث البيئي من خلال توزيع عدد من براميل النفايات والقيام بإرشاد المواطنين وتنبيههم بمخاطر رمى نفاياتهم بصورة عشوائية.

وتعد حمامات دمت من أهم المنتجعات الطبيعية في بلادنا التي يرتادها كثير من الزوار لما تمتاز به من وفرة في مياهها الكبريتية الحارة النابعة بشكل طبيعي من عمق حوضها المائي دون الحاجة لآليات ضخ حديثة مما أدى إلى انتشار حماماتها الطبيعية بكل أنواعها وأشكالها المختلفة على كل أرجاء المدينة التي لا تزيد مساحتها الكلية عن ١,٥ كيلومتر مربع.

وأشار الوزير إلى أن الحفاظ على نظافة الحمامات الطبيعية في دمت ليس مسؤولية الجهات ذات العلاقة بالنظافة والبيئة فحسب بل هو مسؤولية مشتركة يجب أن تشترك فيها جميع فعاليات المجتمع.

وقال إن النفايات التي ترمى بصورة عشوائية وتحديدا تلك المتناثرة على جوانب الطرق والوديان والسواحل تشكل خطرا بيئيا كبيرا يهدد الصحة العامة والبيئة.

وأشاد وزير المياه والبيئية بالمبادرة التي تبنتها السفارة الألمانية وبدور القطاع الخاص والمنظمات الدولية في دعم جهود الوزارة والجهات ذات العلاقة في أدارة النفايات، داعيا المجتمع المحلى إلى المشاركة الفعالة في حماية بيئتهم المحلية وإرثهم الطبيعي.

من جانبها أوضحت السيدة ليا زيجارت استشارية في وزارة المياه والبيئة بان محافظة الضالع وضواحيها لاسيما المناطق البركانية فيها ستشهد حملة تنظيف غير عادية متزامنة مع حملة توعية لمدة ثلاثة أيام يشارك فيهما المئات من أطقم المساعدة لتخليصها من القوارير البلاستيكية والنفايات الأخرى التي تركها الزوار خلفهم منذ سنوات عدة.

وتقول الاستشارية بأنه لا يمكن حل هذه المشاكل ألا أذا قامت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بالانضمام إلى الجهود المبذولة وتولى المسؤولية الملقاة على عاتقهما وينبغي أن تكون أدارة النفايات المستدامة فعالة في المحافظة على البيئة وان تكون مقبولة من المجتمع وغير مكلفة من الناحية الاقتصادية.

وأضافت لقد أصبحت أدارة النفايات اليوم أكثر صعوبة وموضوعا بارزا في اليمن في السنوات الأخيرة.. ويحاول المهتمون بهذه المسائل جاهدين متابعة النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأثير هما على الصحة العامة والسلامة البيئية.

ونبهت استشارية وزارة المياه والبيئة إلى انه من اجل ضمان استدامة هذا الجانب، يجب أن لا يشمل فقط المحافظة على البيئة، بل أيضا مراعاة التأثير الاقتصادي والعوامل الاجتماعية على حد سواء مثل توفير فرص عمل.

هذا وتحتضن مدينة دمت ثمان حرضات متفاوتة الأحجام ومتفاوتة الأشكال وأكبر تلك الحرضات الحرضة الكبرى فوهة البركان الأكبر التي يصل قطرها إلى حوالي ٥٠ متر وعمقها حوالي ١٢٠ متر.

وتفيد دراسات علمية أن مياه دمت الكبريتية الحارة تحتوي على نوع من الكالسيوم والبيكربونات والكلورايد كما يحتوي كل لتر ماء على ٢ جم و٩٠٠ ملجم من ثاني أكسيد الكربون الحار في المتر الواحد إضافة إلى عدد من المواد المعدنية النادرة مؤكدة الفائدة الصحية لتلك المياه لعلاج الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي ولعلاج أمراض المسالك البولية وعلاج المفاصل وأمراض الدورة الدموية والجهاز العصبي والأمراض الجلدية.

خلال النصف الثاني من العام الجاري

وزارة المالية تفتتح (٤٨) وحدة حسابية لتعزيز نظام اللامركزية المالية والإدارية

صنعاء/ سبأ:

تدشن وزارة المالية خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠٠٦م المرحلة الثالثة والأخيرة من خطتها الخاصة بافتتاح مكاتب مالية ووحدات حسابية بعموم مديريات الجمهورية البالغ عددها ٣٣٢ مديرية والهادفة إلى تعزيز تطبيق وترسيخ نظام اللامركزية المالية والإدارية.

أوضح ذلك الأخ محمد مهيوب وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التنظيم لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ مشيرا إلى أن المرحلة الثالثة تتضمن افتتاح وتشغيل تسعاً وأربعين وحدة حسابية في تسع محافظات من محافظات الجمهورية حضرموت، الحديدة، أبين، البيضاء، حجة، المهرة، ريمه، عمران والجوف ضمن المستوين الأول والثاني للمديريات الذي حدده المسح المعلوماتي الذي أجرته وزارة المالية على مديريات الجمهورية قبل البدء بتنفيذ خطة الافتتاح والتشغيل للوحدات الحسابية بهدف بناء قاعدة معلوماتية تحدد مدى توافر الإمكانيات والمقومات الأساسية لافتتاح الوحدات الحسابية فيها معتمدة.

وقال أن الوزارة شكلت عدد من اللجان الميدانية تتولى عملية الاطلاع على أوضاع المديريات التي سيتم افتتاح الوحدات الحسابية فيها وتحديد مدى استعدادها وتهيئتها لافتتاح الوحدات بما يكفل تطبيق قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية تطبيقا سليما.

وأضاف أنه سيتم توزيع الكادر الوظيفي المخصص لتلك الوحدات الحسابية بعد استكمال أجراءات توظيفهم فيها وتدريبهم عمليا على الأعمال المتعلقة بحسابات المديريات المعينين فيها الى حين انتقال حساباتها لا مركزيا.

وبين وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التنظيم بأن الوزارة افتتحت بداية العام الجاري ٢٠٠٦م ٣٦ وحدة حسابية فى عدد من مديريات الجمهورية المحددة ضمن المستوين الثاني والثالث.

وقال لقد قطعت وزارة المالية خطوات كبيرة فيما يتعلق بافتتاح وتجهيز وتشغيل وحدات حسابية مالية بمديريات محافظات الجمهورية باعتبارها أحد الركائز الرئيسية لتعزيز ودعم السلطة المحلية واللامركزية المالية التي تعطيها وزارة المالية أولية خاصة ضمن سياساتها المالية وبرامجها الاصلاحية في المجال المالي، لافتا الى أن المرحلتين السابقتين تضمنتا أفتتاح وتشغيل ١٣٩ وحدة حسابية ضمن المستوى الاول وافتتاح ١٠٩ وحدات حسابية بمديريات المستوى الثالث خلال الفترة /٢٠٠٣-٢٠٠٤م / وان المرحلة الثانية /٢٠٠٥-٢٠٠٦م / تضمنت افتتاح وتشغيل ٣٦ وحدة حسابية فى مديريات المستوين الثاني والثالث بعموم محافظات الجمهورية باستثناء محافظة الجوف.

وذكر بأن كافة الوحدات الحسابية التى تم افتتاحها وتشغيلها بمديريات محافظات الجمهورية ضمن المرحلتين الاولى والثانية والبالغ عددها/٢٨٣/ وحدة حسابية قد استكملت البنى الاساسية الخاصة بها من الناحية التشريعية والتنظيمية والادارية والموسسية لها وأصبحت مهيأة لاعداد وتنفيذ موازناتها بشكل مستقل ابتداء من العام الجارى ٢٠٠٦م.

يشار الى أن نتائج مسح المعلومات الذى أجرته وزارة المالية فى محافظات الجمهورية ومديرياتها عام٢٠٠٢م قد قسمت المديريات على ثلاثة مستويات شمل المستوى الاول ١٣٩ مديرية ٠فيما تضمن المستوى الثانى ١٠٥ مديريات و المستوى الثالث ٨٨مديرية بناء على عدد من الموشرات كوجود الاجهزة التنفيذية الرئيسية / أشغال ٠ صحة ٠ تربيه ٠ أدارة محلية ٠ وجود الطرق البرية المعبدة الاتصالات الهاتفية ٠ الكهرباء والمياه ٠ حجم موارد السلطة المحلية /المحلية والمشتركة /فى كل مديرية.

افتتاح ووضع حجر الأساس لـ (١٠) مشاريع بمحافظة صنعاء

صنعاء / سبأ:

افتتح الأخ عبدالله العنسي وكيل محافظة صنعاء ومعه الأخوان أحمد أبو منصر وكيل المحافظة للقطاع الشمالي الشرقي وعلى فيشي وكيل المحافظة المساعد ووضع حجر الأساس لـ ١٠ مشاريع إنمائية وخدمية في مديرية بني حشيش محافظة صنعاء بتكلفة أجمالية بلغت ١٧٣ مليونا و٢٢٤ ألف ريال.. حيث افتتح وكيل المحافظة محطة يمن موبايل بالريد سعة ١٥٠٠ خط هاتفي بتكلفة ٣٥مليونا و١٥٠الف ريال وإعادة تأهيل مدرسة ١٤اكتوبر فى بيت الجمرة بتكلفة ثمانية ملايين و٢٧٤ ألف ريال بتمويل من مشروع توسيع التعليم الأساسي ووضع حجر الأساس لمحطة يمن موبايل بالخطم سعة ١٥٠٠ خط بتكلفة ٣٥ مليونا و١٥٠ ألف ريال وللحقات أضافية تربوية تمثلت في بناء ٢٤ فصلا دراسيا بتكلفة ٥٧مليونا و٧٧٤ ألف ريال في مدارس خديجة بغضران والإمام علي بمنطقة الشرية ودار العلوم وروضة الأشراف و٧ يوليو في بيت السيد.

واطلع على العمل الجاري بمدرسة الفتح الأساسية الثانوية بمنطقة رايخ المكونة من دورين مع المرافق العلمية والصحية بتكلفة ٢١مليونا و٢٧٦ ألف ريال بتمويل من الصندوق العربي للتنمية ووضع حجر الأساس لسور المدرسة البالغ تكلفته أربعه ملايين و ستمائة ألف ريال بتمويل المجلس المحلي.

رافقه الإخوة فيصل الهيال مدير مديرية بني حشيش وسعد الحنمي أمين عام المجلس المحلى ومحمد سعد خميس مدير مكتب التربية وعدد من المسئولين بالمديرية.

القطاع السياحي في بلادنا يشهد تنامياً كبيراً خلال السنوات الماضية

صنعاء / متابعات:

شهد القطاع السياحي في اليمن تنامياً كبيراً خلال العقد الماضي سواء من حيث عدد السياح الواصلين أو البنية التحتية.

وبحسب إحصائيات وزارة السياحة نشره أمس موقع "٢٦سبتمبرنت" حصلت على نسخة منها، أن القطاع السياحي حقق إيرادات كبيرة تجاوزت ٢٦٢ مليون دولار بنهاية العام الماضي وبفارق كبير عن العام ١٩٩٠ الذي بلغت إيرادات السياحة فيه ٢٠ مليون دولار.

وتشير الإحصائيات أيضاً إلى ارتفاع أعداد السياح الأجانب الواصلين إلى اليمن ليصل إلى أكثر من ٣٣٦ ألف سائح من مختلف الجنسيات العربية والعالمية وبفارق ٢٨٤ ألف سائح عن نفس الفترة الذي لم يسجل سوى ٥١٨٤٩ سائحاً.

كما ارتفعت عدد المنشآت السياحية من ٧٧٨ منشأة سياحية إلى ٢٨٩٠ منشأة منها ٦٩٢ فندقًا متفاوتة الدرجات السياحية تحتوي على ٤٤٨٤٤ غرفة.

اليوم .. اللجنة الفنية اليمنية -الأردنية المشتركة في المجال الزراعي تبدأ أعمالها

صنعاء / سبأ:

تبدأ اليوم السبت في العاصمة صنعاء أعمال اللجنة الفنية اليمنية الأردنية المشتركة الخاصة بالمجال الزراعي برئاسة كل من عبد الملك العرشي وكيل وزارة الزراعة والري عن الجانب اليمني وراضي الطراونة أمين عام وزارة الزراعة عن الجانب الأردني.

وذكر المسؤول الأردني لوكالة الأنباء اليمنية سبأ لدى وصوله صنعاء أمس والوفد المرافق له أن اللجنة ستناقش على مدى خمسة أيام، عددا من القضايا الزراعية التي تهم البلدين الشقيقين، منها أعداد برنامج تنفيذي للتعاون خلال الأعوام ٢٠٠٦م / ٢٠٠٨م، وإمكانية زيادة التبادل السلعي من الخضروات والفواكه. فضلا عن بحث مذكرة التفاهم في مجال الحجر الصحي النباتي واتفاقية برنامج جنوب الجنوب بين اليمن والفاو والأردن الخاصة بتزويد الجانب اليمنى بكوادر وخبرات فنية أردنية في المجال الزراعي.

كان في استقباله الإخوة عبد الملك العرشي وكيل وزارة الزراعة والري.

وصالح مثنى ناصر الوكيل المساعد للشئون الزراعية، وهيثم أبو الفول نائب السفير الأردني في صنعاء.